الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/RES/49/179
2 March 1995

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
البند ١٠٠(ب) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء علي تقرير اللجنة الثالثة (A/49/610/Add.2)]

٤٩/١٧٩- حقوق الإنسان والفقر المدقع

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[١]، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[٢] والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[٢]، والصكوك الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان التي اعتمدتها الأمم المتحدة،

وإذ تضع في اعتبارها الأحكام ذات الصلة من إعلان وبرنامج عمل فيينا، اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان فى ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣[٣]،

وإذ تشير إلى قراراتها ٤٤/١٤٨ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ و ٤٤/٢١٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ و ٤٥/١٩٩ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ والقرارات الأخرى ذات الصلة،

وإذ تضع في اعتبارها قراري لجنة حقوق الإنسان ١٩٩٢/١١ المؤرخ ٢١ شباط/فبراير

(١) القرار ٢١٧ ألف (د - ٣).
(٢) انظر القرار ٢٢٠٠ ألف (د - ٢١)، المرفق.
(٣) A/CONF.157/24 (Part I)، الفصل الثالث.

١٩٩٢[٤] و ١٣/١٩٩٣ المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٣[٥]، فضلا عن قرار اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات ٣٥/١٩٩٣ المؤرخ ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٣[٦]،

وإذ تضع في اعتبارها أيضا قرار لجنة حقوق الإنسان ١٢/١٩٩٤ المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٤[٧]، الذي وجهت فيه اللجنة نظر الجمعية العامة إلى التناقض القائم بين وجود حالات من الفقر المدقع والاستبعاد من المجتمع يجب وضع حد لها، وواجب ضمان التمتع الكامل بحقوق الإنسان،

وإذ تشير إلى قرارها ١٣٤/٤٧ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، الذي أكدت فيه من جديد أن الفقر المدقع والاستبعاد من المجتمع يمثلان انتهاكا لكرامة الإنسان وشددت على ضرورة اجراء دراسة كاملة متعمقة لظاهرة الفقر المدقع ترتكز على تجارب وأفكار أفقر الناس،

وإذ تسلم بأن وجود الفقر المدقع الواسع الانتشار يحول دون التمتع الكامل والفعال بحقوق الإنسان وربما يمثل، في بعض الحالات، تهديدا للحق في الحياة،

وإذ يساورها بالغ القلق لأن الفقر المدقع لا يزال ينتشر في جميع بلدان العالم، أيا كانت حالتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويؤثر تأثيرا خطيرا في الأفراد والأسر والجماعات الأكثر ضعفا وحرمانا، مما يعرقل ممارستهم لما لهم من حقوق الإنسان والحريات الأساسية،

وإذ تسلم بأن القضاء على الفقر الواسع الانتشار، والتمتع الكامل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هدفان مترابطان،

وإذ تدرك أيضا العمل الذي قام به المقرر الخاص وتأخذ في اعتبارها تقريره الأولي عن حقوق الإنسان والفقر المدقع[٨]،

وإذ تؤكد أهمية مؤتمر القمة العالمي القادم للتنمية الاجتماعية الذي سيعقد في كوبنهاغن في آذار/مارس ١٩٩٥ والذي سيتناول، ضمن القضايا الأساسية التي تؤثر على جميع المجتمعات، قضية تخفيف حدة الفقر وتقليله،

---

(٤) انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٢، الملحق رقم ٢ (E/1992/22)، الفصل الثاني، الفرع ألف.

(٥) المرجع نفسه، ١٩٩٣، الملحق رقم ٣ (E/1993/23)، الفصل الثاني، الفرع ألف.

(٦) انظر E/CN.4/1994/2-E/CN.4/Sub.2/1993/45 ، الفصل الثاني، الفرع ألف.

(٧) انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٤، الملحق رقم ٤ والتصويب (E/1994/24 وCorr.1)، الفصل الثاني، الفرع ألف.

(٨) E/CN.4/Sub.2/1993/16.

١ - تؤكد من جديد أن الفقر المدقع والاستبعاد من المجتمع يشكلان انتهاكا لكرامة الانسان ومن ثم يتطلبان اتخاذ تدابير عاجلة على الصعيدين الوطني والدولي لوضع حد لهما؛

٢ - تؤكد من جديد أيضا أن من الضروري بالنسبة للدول، عملا بإعلان وبرنامج عمل فيينا، أن تدعم اشتراك أفقر الفقراء في عملية صنع القرار في مجتمعاتهم وفي تعزيز حقوق الإنسان وفي الجهود المبذولة لمكافحة الفقر المدقع؛

٣ - تعرب عن ارتياحها لأن لجنة حقوق الانسان، في قرارها ١٢/١٩٩٤، دعت المقرر الخاص إلى مواصلة إيلاء اهتمام خاص للجوانب التالية عند إعداد تقاريره:

(أ) آثار الفقر المدقع على تمتع الأشخاص الذين يكابدونه بجميع حقوق الانسان والحريات الأساسية وممارستهم لها؛

(ب) الجهود التي يبذلها أفقر الفقراء أنفسهم لكي يتمكنوا من ممارسة هذه الحقوق والمشاركة على نحو كامل في تنمية المجتمع الذي يعيشون فيه؛

(ج) الأحوال التي يمكن فيها فعلا لأفقر الفقراء أن ينقلوا تجاربهم وأفكارهم وأن يصبحوا شركاء في التمتع بحقوق الانسان؛

(د) وسائل ضمان تفهم أفضل لتجارب وأفكار أفقر الفقراء والذين يعملون معهم؛

٤ - تطلب مرة أخرى إلى الدول والوكالات المتخصصة وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، بما فيها المنظمات الحكومية الدولية، أن تولي هذه المشكلة الاهتمام المطلوب؛

٥ - تلاحظ مع التقدير التدابير المحددة التي اتخذتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة للتخفيف من آثار الفقر المدقع على الأطفال وجهود برنامج الأمم المتحدة الانمائي في سبيل إعطاء الأولوية للبحث عن وسائل للتخفيف من الفقر في إطار القرارات ذات الصلة، وتحثهما على مواصلة هذا العمل؛

٦ - تقرر مواصلة النظر في هذه المسألة في دورتها الحادية والخمسين في إطار البند الفرعي المعنون "مسائل حقوق الانسان، بما فيها النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية".

الجلسة العامة٩٤
٢٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٤